

السفير

ورشة للمعهد المالي حول «أزمة الدين العام» كسبار: على المصارف إعادة تمويله بفوائد متدنية



كسبار بين بساط وشامي) بلال قبلان)

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - المعهد المالي، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، ورشة عمل، أمس، عن «أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة العامة»، حاضر فيها المستشار الاقتصادي الدكتور توفيق كسبار، وعقب على كلامه مدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط «ميثاق» التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي، في حضور مديرة المعهد لميا مبيض البساط. بداية، عرض كسبار لنفقات الدولة من العام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٨، استناداً إلى أرقام الموازنات، فأشار إلى أن مجمل هذه النفقات بلغ ١٠٢ مليار دولار، بينها ٢٢ ملياراً (أي ٣٧ في المئة) للفوائد، و٢١ ملياراً (أي ٣٠ في المئة) للرواتب والأجور، و٢١ ملياراً (أي نحو ٢١ في المئة) للنفقات الاستهلاكية والتحويلات، في حين لم تتعد النفقات الاستثمارية ١٢ مليار دولار أي نحو ١٢ في المئة من النفقات، خلال السنوات الـ١٦ المذكورة. واستنتج أن «مقولة أن الدين كان لإعادة الإعمار والاستثمار، غير صحيحة تماماً.» ورأى كسبار أن «المشكلة على المستوى النقدي كبيرة»، موضحاً أن «الدين يتم تمويله من المصارف بنسبة ٥٦ في المئة، ومن مصرف لبنان بنحو ١٩ إلى ٢٠ في المئة، ومن مؤسسات عامة بنحو 6 إلى ٧ في المئة، أي أن تمويله داخلي بنسبة ٨٢ في المئة، وتالياً فإن أي أزمة دين ستنعكس على المصارف.» ثم انتقل إلى الحلول الممكنة لهذا الواقع، فاعتبر أن «معظم الإجراءات الإصلاحية التي تضمنها البرنامج المقدم من الحكومة إلى مؤتمر باريس ٣، جيدة وصحيحة، خصوصاً في قطاع الكهرباء الذي تحول منزراًياً.» وشدد على ضرورة أن تساهم المصارف بشكل قوي في إعادة تمويل الدين بفوائد متدنية، لافتاً إلى أن «معدل الفائدة التي دفعتها الحكومات اللبنانية على مجمل دينها ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٨ بلغ ١٤ في المئة، أي بهامش ٥,٩ في المئة.» أما شامي فأشار إلى أن «لبنان دفع كثيراً على الفوائد من أجل تثبيت سعر الصرف الذي كان يريده الجميع.» ورأى أن «صحة هذه السياسة أو عدم صحتها موضوع شائك ومعقد وقابل للنقاش، وكان ثمة خلاف بين لبنان وصندوق النقد في هذا الشأن، ولكن حتى نحن، في الصندوق، توصلنا إلى أن تثبيت سعر الصرف، خصوصاً في المرحلة الأخيرة، كان مفيداً للاقتصاد اللبناني وللإستقرار في لبنان.» ورأى أن «توافر المساعدات، متزامنة مع سياسة اقتصادية جيدة وإصلاحات هيكلية، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض نسبة الدين الى الناتج المحلي على نحو أسرع مما توقعته ورقة باريس ٣.» ودعا معارضي خصخصة قطاع الهاتف الخليوي «للنظر إلى الأمر من الزاوية الواسعة، أي زاوية الاقتصاد والنمو.»

اللقاء

يومية سياسية - عربية

كسبار دعا المصارف للمساهمة في حل مشكلة الدين من خلال إعادة تمويله بفوائد متدنية



كسبار متوسطاً شامى ومديرة المعهد المالى لينا السناط خلال ورشة العمل (تصوير: سمير المصري)

لفت المستشار الاقتصادي د' توفيق كسبار الى أن <أي حل لأزمة الدين في لبنان ليس فقط مالياً، بل يتطلب إجراءات أكثر جذرية وشمولية>، وشدد على ضرورة <أن تضبط الحكومات نفقاتها وأن تخفض بعض الضغط من خلال الإيرادات>.

ورأى د' كسبار خلال كلمته في ورشة العمل الذي نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، عن <أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة العامة>، <أن الدين أصبح مكبلاً للإقتصاد الحقيقي وللوضع النقدي والمصرفي الذي أصبح هامش تحركه ضيقاً جداً>.

وعرض للحلول الممكنة لهذا الواقع ومنها الإصلاحات الهيكلية وقال إنه من الضروري أن يحافظ الاقتصاد اللبناني على نسب نمو عالية لمدة طويلة لا تقل عن عشر سنوات، ودعا المصارف لأن تساهم بشكل قوي في إعادة تمويل الدين بفوائد متدنية.

وعقب على كلام كسبار خلال ورشة العمل مدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي سعادة الشامي فرأى أن <توافر المساعدات متزامنة مع سياسة اقتصادية جيدة وإصلاحات هيكلية يمكن أن تؤدي الى انخفاض نسبة الدين الى الناتج المحلي على نحو أسرع مما توقعات ورقة باريس-٢>.

كسبار وشرح كسبار في مستهل كلمته الفرق بين تعبير <الدين الحكومي> و<الدين العام>، مشيراً الى أن الإعلام درج على استخدام عبارة <الدين العام> خطأً وذكر بأن <القاعدة الذهبية للدين هي الاستدانة للاستثمار لا لنفقات جارية، أي لتمويل القاعدة الانتاجية من خلال النفقات الاستثمارية، بحيث يسدّد الدين من مردود زيادة الانتاجية وتوسيع القاعدة الانتاجية، وفي الوقت نفسه تكون القاعدة الاقتصادية أصبحت منتجة أكثر>.

وعرض كسبار لنفقات الدولة من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠٠٨ استناداً الى أرقام الموازنات، فأشار الى أن مجمل هذه النفقات بلغ ١٠٢ مليار دولار.

وأشار كسبار الى أن <الدين القائم في لبنان في آخر ٢٠٠٨ بلغ بحسب الأرقام الرسمية نحو ٤٧ مليار دولار>، ابرز أن <هذا الدين ليس قديماً>، موضحاً أن <دين الدولة في العام ١٩٧٥ كان صفراً، وكان لبنان يعتبر من الدول الأقل استدانة في العالم، وغالبية الموازنات اللبنانية حتى العام ١٩٧٥ كانت تسجل فائضاً>، وأضاف <حتى في الثمانينات من القرن الفائت، خلال سنوات الحرب، لم يكن دين الدولة اللبنانية يذكر، وفي نهاية العام ١٩٩٢ كان دين الدولة اللبنانية ثلاثة مليارات دولار فحسب، بما فيها نحو ٣٠٠ مليون دولار فقط بالعملة الأجنبية>.

ولفت الى أن <تراكم الدين حصل بعد انتهاء الحرب>، مبدياً أسفه لـ <عدم استعمال محاصيل واردات الدولة وخصوصاً الدين، إلا في جزء يسير، لتمويل النفقات الاستثمارية التي كانت ضرورية لرفع إنتاجية الاقتصاد اللبناني>*

وشدد على أن <الدين يشكل أزمة، والمشكلة ليست فقط مالية، بل لها أبعاد نقدية وفي الاقتصاد الحقيقي> * ولاحظ في هذا السياق أن <الدين أصبح مكبلاً للاقتصاد الحقيقي والنمو، وجعل قدرة الدولة على التدخل في السياسة المالية، محدودة جداً> * وقال: <هامش تحرك الدولة معدوم والسياسة المالية مقيدة لأن ٦٧ في المئة من نفقات الدولة تذهب الى الرواتب والأجور والفوائد التي تستهلك الواردات> * وأبرز أن <لبنان يدفع أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً فوائداً> * وقال <قبل الحرب، لم تكن نسبة العمالة في القطاع العام نسبة الى مجمل العمالة في لبنان تتجاوز ٧ الى ٨ في المئة فقط، أما الآن فهي تقارب الـ ١٣ في المئة، وتالياً حصل انفلاش كبير> *

وذكر بأن <التسمية التقنية للمصارف هي (الوسطاء الماليين)، أي ان وظيفة المصرف الأساسية هي من المدخرات المالية التي تأخذ شكل ودائع وتذهب بشكل استثمارات للقطاع الخاص، وقد حصل قطع لهذه الصلة الأساسية، وأصبح الدين مكبلاً للاقتصاد الحقيقي وللوضع النقدي والمصرفي الذي أصبح هامش تحركه ضيقاً جداً> *

ثم انتقل الى الحلول الممكنة لهذا الواقع، فأشار الى <محاولات عدة في هذا المجال وأهمها الإصلاحات الهيكلية، المتمثلة في تخفيف حجم الدولة من خلال الخصخصة> * واعتبر أن <الاجراءات الاصلاحية التي تضمنها البرنامج المقدم من الحكومة الي مؤتمر باريس ٣، معظمها اجراءات جيدة وصحيحة، وخصوصاً في قطاع الكهرباء الذي تحول مزراباً>، لكنه أشار الى <ملاحظة أساسية في ورقة باريس ٣ وهي أن نسبة الدين الى الناتج المحلي ستبقى مرتفعة حتى لو نفذت كل الإصلاحات الهيكلية> *

وإذ رأى أن <الإصلاحات الهيكلية ضرورية في كل الأحوال>، تحدث عن عناصر أخرى لحل مشكلة الدين * وقال إن العنصر الأول يكمن في <إن يحافظ الاقتصاد اللبناني، لمدة طويلة لا تقل عن عشر سنوات، على نسب نمو عالية، وفي الوقت نفسه أن تزيد نفقات الموازنة فقط بنسبة التضخم، وهذا كفيل وضع نسبة الدين الى الناتج المحلي على منحى تنازلي>، مشيراً الى أن ذلك <يتطلب وضعاً سياسياً مستقراً> * لكنه استبعد أن <يكون الاقتصاد اللبناني قادراً على تحقيق نمو مرتفع لمدة طويلة، لأسباب عدة أبرزها أن قدرته الانتاجية ضعيفة> *

ورأى كسبار أن <العنصر الثاني للحل هو ان تساهم المصارف بشكل قوي في إعادة تمويل الدين بفوائد متدنية> * ولفت الى أن <معدل الفائدة التي دفعتها الحكومات اللبنانية على مجمل دينها ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٨ بلغ ١٤ في المئة، أي بهامش ٩,٥ في المئة> *

وأشار الى أن <الفوائد انخفضت في الوقت الراهن وأصبحت نسبها معقولة، ولو كانت كذلك من الأساس، لما كنا الآن في هذا المنحى، المتمثل في أن الدولة تدفع هامشاً يقارب ١٠ في المئة على ديونها> *

وشدد على <ضرورة أن تساهم المصارف اللبنانية في الحل من خلال الفوائد المتدنية، لا سيما أنها، في الأساس، انتفعت بشكل كبير من تمويل الدولة، ولم يكن ذلك مضراً لها> * وأشار في هذا المجال الى أن رساميل المصارف مجتمعة كانت تبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار ما بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢، وارتفعت لتبلغ راهناً سبعة مليارات دولار> *

وخلص كسبار الى أن <أي حل لأزمة الدين في لبنان ليس فقط مالياً، بل يتطلب اجراءات أكثر جذرية وشمولية> * وشدد على ضرورة <أن تضبط الحكومات نفقاتها، وان تخفف بعض الضغط من خلال الإيرادات> *

ورداً على سؤال أعلن تأييده للخصخصة شرط أن تحصل بشفافية ووضوح ولأنها العلاج الأمثل للهدر*

شامي ثم تحدث شامي معقبا على مداخلة كسبار، فأشار الى أن <لبنان دفع كثيراً على الفوائد من أجل تثبيت سعر الصرف الذي كان يريدّه الجميع> *

ورأى أن < صحة هذه السياسة أو عدم صحتها موضوع شائك ومعقد وقابل للنقاش، وكان ثمة خلاف بين لبنان وصندوق النقد في هذا الشأن، ولكن حتى نحن، في صندوق النقد، توصلنا الى ان تثبيت سعر الصرف وخصوصا في المرحلة الأخيرة، كان مفيدا للاقتصاد اللبناني وللإستقرار في لبنان>*

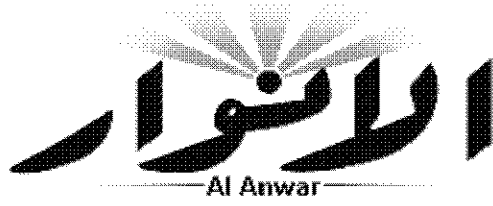
واعتبر أن < الهامش العالي يعكس الحالة السياسية والأمنية التي كان يشهدها لبنان>، موضحاً أن < الفوائد قد ترتفع في المرحلة المقبلة، ولكن ليس بسبب مخاطر الوضع في لبنان بل بسبب مخاطر السوق في العالم، وافتقارها الى السيولة> * وحذر من أن < أي استنادة إضافية للبنان في المرحلة المقبلة، ستكون بفوائد أعلى، لذلك يجب التنبيه الى ضرورة عصر النفقات، وهذا ليس مستحيلاً>*

وأشار الى أن < ورقة باريس ٣ تحدثت بالفعل عن ان تنفيذ كل الاصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية يكفل خفض نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٨٠ في المئة الى ما بين ١٣٥ و١٤٠ في المئة>، لافتاً الى أن < خفض الدين بنسبة ٥ في المئة سنويا على فترة طويلة يتطلب فائضا في الميزان الاولي يراوح ما بين ٣ و٥ في المئة، وهذا امر صعب جدا لأنه يحتاج الى انضباط وسياسة اقتصادية ومالية ونقدية صارمة جدا، وقد يكون ذلك صعبا في ظل بعض الظروف السياسية>*

وشدد على أن < الحلول لمشكلة الدين موجودة لكنها ليست سهلة>*

ورأى أن < توافر المساعدات، متزامنة مع سياسة اقتصادية جيدة وإصلاحات هيكلية، يمكن أن تؤدي الى انخفاض نسبة الدين الى الناتج المحلي على نحو أسرع مما توقعته ورقة باريس-٣>*

ودعا معارضي خصخصة قطاع الهاتف الخليوي < للنظر الى الأمر من الزاوية الواسعة، أي زاوية الاقتصاد والنمو، لا من الزاوية، أي زاوية الموازنة وإيرادات القطاع ومردوده على الخزينة>، مشدداً على أن < أهمية الخصخصة تكمن في أنها تحفز النمو وتعطي دفعا للاقتصاد>*



شامي: أي استنادة اضافية للبنان ستكون بفوائد أعلي كسبار: على المصارف المساهمة في حل مشكلة الدين من خلال اعادة تمويله

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي أمس بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، ورشة عمل عن أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة العامة، حاضر فيها المستشار الاقتصادي الدكتور توفيق كسبار، وعقب على كلامه مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي.

وعرض كسبار لنفقات الدولة من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠٠٨ استناداً الى أرقام الموازنات، فأشار الى أن مجمل هذه النفقات بلغ ١٠٢ مليار دولار، بينها ٣٢ ملياراً (٣٧ في المئة) للفوائد، و٣١ ملياراً (٣٠ في المئة) للرواتب والأجور، و٢١ ملياراً (٢١ في المئة) للنفقات الاستهلاكية والتحويلات، في حين لم تتعد النفقات الاستثمارية ١٢ مليار دولار أي نحو ١٢ في المئة من النفقات، خلال السنوات الـ ١٦ المذكورة. واستنتج أن مقولة أن الدين كان لاعادة الاعمار والاستثمار، غير صحيحة تماماً.

وأذ أشار الى أن الدين القائم في لبنان في آخر ٢٠٠٨ بلغ بحسب الأرقام الرسمية نحو ٤٧ مليار دولار، ابرز أن هذا الدين ليس قديماً. وشدد على أن الدين يشكّل أزمة، والمشكلة ليست فقط مالية، بل لها أبعاد نقدية وفي الاقتصاد الحقيقي. وأظهر أن لبنان يدفع أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً فوائداً. ورأى أن المشكلة على المستوى النقدي كبيرة، وأوضح أن الدين يتم تمويله من المصارف بنسبة ٥٦ في المئة، ومن مصرف لبنان بنحو ١٩ الى ٢٠ في المئة، ومن مؤسسات عامة بنحو ٦ الى ٧ في المئة، أي أن تمويله داخلي بنسبة ٨٢ في المئة، وبالتالي فإن أي أزمة دين ستعكس على المصارف. وقال لا يمكن أن يكون كل تمويل المصارف للدولة، مشبهاً علاقة المصارف بالدولة بعلاقة سفاح القربى، فالدولة تعطي المصارف، لتعود المصارف وتعطي الدولة.

الاصلاحيات

ثم انتقل الى الحلول الممكنة لهذا الواقع، فأشار الى محاولات عدة في هذا المجال وأهمها الاصلاحات الهيكلية، المتمثلة في تخفيف حجم الدولة من خلال الخصخصة. واعتبر أن الاجراءات الاصلاحية التي تضمنها البرنامج المقدم من الحكومة الى مؤتمر باريس ٣، معظمها اجراءات جيدة وصحيحة، وخصوصاً في قطاع الكهرباء، لكنه أشار الى ملاحظة أساسية في ورقة باريس ٣ وهي أن نسبة الدين الى الناتج المحلي ستبقى مرتفعة حتى لو نفذت كل الاصلاحات الهيكلية.

وإذ رأى أن الاصلاحات الهيكلية ضرورية في كل الأحوال، تحدث عن عناصر أخرى لحل مشكلة الدين. وقال إن العنصر الأول يكمن في ان يحافظ الاقتصاد اللبناني، لمدة طويلة لا تقل عن عشر سنوات على نسب نمو عالية، وفي الوقت نفسه أن تزيد نفقات الموازنة فقط بنسبة التضخم، وهذا كفيل وضع نسبة الدين الى الناتج المحلي على منحنى تنازلي، مشيراً الى أن ذلك يتطلب وضعاً سياسياً مستقراً. لكنه استبعد أن يكون الاقتصاد اللبناني قادراً على تحقيق نمو مرتفع لمدة طويلة، لأسباب عدة ابرزها أن قدرته الانتاجية ضعيفة. ورأى كسبار أن العنصر الثاني للحل هو ان تساهم المصارف بشكل قوي في اعادة تمويل الدين بفوائد متدنية. ولفت الى أن معدل الفائدة التي دفعتها الحكومات اللبنانية على مجمل دينها ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٨ بلغ ١٤ في المئة، اي بهامش ٩،٥ في المئة.

وأشار الى أن الفوائد انخفضت في الوقت الراهن وأصبحت نسبياً معقولة، ولو كانت كذلك من الأساس، لما كنا الآن في هذا المنحنى، المتمثل في أن الدولة تدفع هامشاً يقارب ١٠ في المئة على ديونها. وشدد على ضرورة أن تساهم المصارف اللبنانية في الحل من خلال الفوائد المتدنية.

شامي

واعتبر سعادة شامي أن الهامش العالي يعكس الحالة السياسية والأمنية التي كان يشهدها لبنان، موضحاً أن الفوائد قد ترتفع في المرحلة المقبلة، ولكن ليس بسبب مخاطر الوضع في لبنان بل بسبب مخاطر

السوق في العالم، وافتقارها الى السيولة. وحذر من أن أي استنادة اضافية للبنان في المرحلة المقبلة، ستكون بفوائد أعلى، لذلك يجب التنبه الى ضرورة عصر النفقات، وهذا ليس مستحيلا. وأشار الى أن ورقة باريس ٣ تحدثت بالفعل عن ان تنفيذ كل الاصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية يكفل خفض نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٨٠ في المئة الى ما بين ١٣٥ و١٤٠ في المئة، لافتا الى أن خفض الدين بنسبة ٥ في المئة سنويا على فترة طويلة يتطلب فائضا في الميزان الأولي يراوح ما بين ٣ و٥ في المئة، وهذا امر صعب جدا لأنه يحتاج الى انضباط وسياسة اقتصادية ومالية ونقدية صارمة جدا، وقد يكون ذلك صعبا في ظل بعض الظروف السياسية.

وشدد على ان الحلول لمشكلة الدين موجودة لكنها ليست سهلة، مشيراً الى ان نسبة الدين الى الناتج المحلي في الاردن كانت نحو ٢١٠ في المئة في احدى المراحل، وانخفضت راهناً الى ما بين ٧٠ و٧٥ في المئة، لكن الفارق ان الاردن تلقى مساعدات اكثر من لبنان.

ورأى ان توافر المساعدات متزامنة مع سياسة اقتصادية جيدة واصلاحات هيكلية، يمكن أن تؤدي الى انخفاض نسبة الدين الى الناتج المحلي على نحو أسرع مما توقعته ورقة باريس-٣.

الديبار

تكنية • كلفة • شفافية

ورشة عمل عن أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة:

نفقات الدولة من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٨ بلغت ١٠٢ مليار دولار بينها ٣٢ ملياراً فوائد ٣١ ملياراً رواتب وأجور و ٢١ ملياراً للاستهلاك

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي امس بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، ورشة عمل عن «أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة العامة»، حاضر فيها المستشار الاقتصادي الدكتور توفيق كسبار، وعقب على كلامه مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي.

وعرض كسبار لنفقات الدولة من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠٠٨ استناداً الى أرقام الموازنات، فأشار الى ان مجمل هذه النفقات بلغ ١٠٢ مليار دولار، بينها ٣٢ ملياراً (أي ٣٧ في المئة) للفوائد، و ٣١ ملياراً (أي ٣٠ في المئة) للرواتب والأجور، و ٢١ ملياراً (أي نحو ٢١ في المئة) للنفقات الاستهلاكية والتحويلات، في حين لم تتعد النفقات الاستثمارية ١٢ مليار دولار أي نحو ١٢ في المئة من النفقات، خلال السنوات الـ ١٦ المذكورة.

واستنتج أن «مقولة أن الدين كان لاعادة الاعمار والاستثمار، غير صحيحة تماماً».

واذ اشار كسبار الى أن «الدين القائم في لبنان في آخر ٢٠٠٨ بلغ بحسب الأرقام الرسمية نحو ٤٧ مليار دولار»، ابرز ان «هذا الدين ليس قديماً»، موضحاً أن «دين الدولة في العام ١٩٧٥ كان صفراً، وكان لبنان يعتبر من الدول الأقل استدانة في العالم، وغالبية الموازنات اللبنانية حتى العام ١٩٧٥ كانت تسجل فائضاً».

واضاف «حتى في الثمانينات من القرن الفائت، خلال سنوات الحرب، لم يكن دين الدولة اللبنانية يذكر، وفي نهاية العام ١٩٩٢ كان دين الدولة اللبنانية ثلاثة مليارات دولار فحسب، بما فيها نحو ٣٠٠ مليون دولار فقط بالعملات الأجنبية».

ولفت الى أن «تراكم الدين حصل بعد انتهاء الحرب»، مبدياً أسفه لـ «عدم استعمال محاصيل واردات الدولة وخصوصاً الدين، الا في جزء يسير، لتمويل النفقات الاستثمارية التي كانت ضرورية لرفع انتاجية الاقتصاد اللبناني».

وشدد على أن «الدين يشكل أزمة، والمشكلة ليست فقط مالية، بل لها أبعاد نقدية وفي الاقتصاد الحقيقي».

ولاحظ في هذا السياق أن «الدين اصبح مكبلاً للاقتصاد الحقيقي والنمو، وجعل قدرة الدولة على التدخل في السياسة المالية، محدودة جداً».

وتابع «هامش تحرك الدولة معدوم والسياسة المالية مقيّدة لأن ٦٧ في المئة من نفقات الدولة تذهب الى الرواتب والأجور والفوائد التي تستهلك الواردات».

وأبرز ان «لبنان يدفع اكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً فوائد».

وقال «قبل الحرب، لم تكن نسبة العمالة في القطاع العام نسبة الى مجمل العمالة في لبنان تتجاوز ٧ الى ٨ في المئة فقط، اما الآن فهي تقارب الـ ١٢ في المئة، وتالياً حصل انفلاش كبير».

ورأى كسبار أن «المشكلة على المستوى النقدي كبيرة».

واوضح «أن الدين يتم تمويله من المصارف بنسبة ٥٦ في المئة، ومن مصرف لبنان بنحو ١٩ الى 20 في المئة، ومن مؤسسات عامة بنحو ٦ الى ٧ في المئة، أي أن تمويله داخلي بنسبة ٨٢ في المئة، وتالياً فان اي ازمة دين ستنعكس على المصارف».

واضاف «قبل الحرب كان نصف موازنة المصارف يذهب الى القطاع الخاص، وفي التسعينات اصبحت هذه النسبة ثلث الموازنة، ثم الربع، أما الآن فـ ٢٢ في المئة فحسب من موازنة المصارف تذهب الى القطاع الخاص، وهذا منحى غير جيد على الاطلاق».

وقال «لا يمكن أن يكون كل تمويل المصارف للدولة»، مشيها علاقة المصارف بالدولة بـ«علاقة سفاح القربى، فالدولة تعطي المصارف، لتعود المصارف وتعطي الدولة».

وذكر بأن «التسمية التقنية للمصارف هي (الوسطاء الماليون)، أي ان وظيفة المصرف الاساسية هي من المدخرات المالية التي تأخذ شكل ودائع وتذهب بشكل استثمارات للقطاع الخاص، وقد حصل قطع لهذه الصلة الاساسية، واصبح الدين مكبلاً للاقتصاد الحقيقي وللوضع النقدي والمصرفي الذي اصبح هامش تحركه ضيقاً جداً».

ثم انتقل الى الحلول الممكنة لهذا الواقع، فأشار الى محاولات عدة في هذا المجال واهمها الاصلاحات الهيكلية، المتمثلة في تخفيف حجم الدولة من خلال الخصخصة.

واعتبر ان الاجراءات الاصلاحية التي تضمنها البرنامج المتقدم من الحكومة الى مؤتمر باريس ٢، معظمها اجراءات جيدة وصحيحة، وخصوصاً في قطاع الكهرباء الذي تحول مزراباً، لكنه اشار الى ملاحظة اساسية في ورقة باريس ٢ وهي ان نسبة الدين الى الناتج المحلي ستيبقى مرتفعة حتى لو نفذت كل الاصلاحات الهيكلية.

واذ رأى ان الاصلاحات الهيكلية ضرورية في كل الاحوال، تحدث عن عناصر اخرى لحل مشكلة الدين.

وقال ان العنصر الاول يكمن في ان يحافظ الاقتصاد اللبناني، لمدة طويلة لا تقل عن عشر سنوات على نسب نمو عالية وفي الوقت نفسه ان تزيد نفقات الموازنة فقط بنسبة التضخم، وهذا كفيل وضع نسبة الدين الى الناتج المحلي على منحى تنازلي، مشيراً الى ان ذلك يتطلب وضعاً سياسياً مستقراً، لكنه استبعد ان يكون الاقتصاد اللبناني قادراً على تحقيق نمو مرتفع لمدة طويلة، لاسباب عدة ابرزها ان قدرته الانتاجية ضعيفة.

ورأى كسبار ان العنصر الثاني للحل هو ان تساهم المصارف بشكل قوي في اعادة تمويل الدين بغوائد متدنية.

ولفت الى ان معدل الفائدة التي دفعتها الحكومة اللبنانية على مجمل دينها ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٨ بلغ ١٤ في المئة، اي بهامش ٩.

5 في المئة.

واشار الى ان الفوائد انخفضت في الوقت الراهن واصبحت نسبها معقولة، ولو كانت كذلك من الاساس، لما كنا الان في هذا المنحى، المتمثل في ان الدولة تدفع هامشاً يقارب ١٠ في المئة على ديونها.

وشدد على ضرورة ان تساهم المصارف اللبنانية في الحل من خلال الفوائد المتدنية، لا سيما انها في الاساس، انتفعت بشكل كبير من تمويل الدولة، ولم يكن ذلك مضراً لها.

واشار في هذا المجال الى ان رساميل المصارف مجتمعة كانت تبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار ما بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢، وارتفعت لتبلغ راهنا سبعة مليارات دولار.

وخلص كسيار الى ان اي حل لازمة الدين في لبنان ليس فقط ماليا، بل يتطلب اجراءات اكثر جذرية وشمولية.

وشدد على ضرورة ان تضبط الحكومات نفقاتها، وان تخفف بعض الضغط من خلال الايرادات.

شامي ثم تحدث سعادة شامي معقبا على مداخلة كسيار، فأشار الى ان لبنان دفع كثيرا على الفوائد من اجل تثبيت سعر الصرف الذي كان يريده الجميع.

ورأى شامي ان صحة هذه السياسة او عدم صحتها موضوع شائك ومعقد وقابل للنقاش، وكان ثمة خلاف بين لبنان و صندوق النقد في هذا الشأن، ولكن حتى نحن في صندوق النقد، توصلنا الى ان تثبيت سعر الصرف وخصوصا في المرحلة الاخيرة، كان مفيدا للاقتصاد اللبناني وللإستقرار في لبنان.

واعتبر ان الهامش العالي يعكس الحالة السياسية والامنية التي كان يشهدها لبنان، مرتفعا ان الفوائد قد ترتفع في المرحلة المقبلة، ولكن هذه المرحلة ليست بسبب مخاطر الوضع في لبنان بل بسبب مخاطر السوق في العالم، وافتقارها الى السيولة.

وحذر من ان اي استئذنة اضافية للبنان في المرحلة المقبلة، ستكون بفوائد اعلى، لذلك يجب التنبيه الى ضرورة عصر النفقات، وهذا ليس مستحيلا.

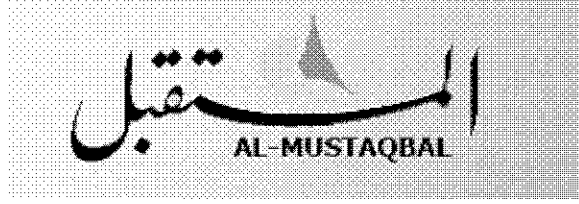
واشار الى ان ورقة باريس ٣ تحدثت بالفعل عن ان تنفيذ كل الاصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية يكفل خفض نسبة الدين الى الناتج المحلي من ١٨٠ في المئة الى ما بين ١٢٥ و١٤٠ في المئة، لافتا الى ان خفض الدين بنسبة ٥ في المئة سنويا على فترة طويلة يتطلب فائضا في الميزان الاولي يراوح ما بين ٣ و٥ في المئة، وهذا امر صعب جدا لانه يحتاج الى انضباط وسياسة اقتصادية ومالية ونقدية صارمة جدا، وقد يكون ذلك صعبا في ظل بعض الظروف السياسية.

وشدد على ان الحلول لمشكلة الدين موجودة لكنها ليست سهلة، مشيرا الى ان نسبة الدين الى الناتج المحلي في الاردن كانت نحو 210 في المئة في احدى المراحل، وانخفضت راهنا الى ما بين ٧٠ و٧٥ في المئة، لكن الفارق ان الاردن تلقى مساعدات اكثر من لبنان.

ورأى ان نوافر المساعدات، متزامنة مع سياسة اقتصادية جيدة واصلاحات هيكلية، يمكن ان تؤدي الى انخفاض نسبة الدين الى الناتج المحلي على نحو اسرع مما توقعته ورقة باريس 3.

ودعا معارض خصخصة قطاع الهاتف الخليوي للنظر الى الامر من الزاوية الواسعة، اي زاوية الاقتصاد والنمو، لا من الزاوية، اي زاوية الموازنة وايرادات القطاع ومردوده على الخزينة، مشددا على ان اهمية الخصخصة تكمن في انها تحفز النمو وتعطي دفعا للاقتصاد.

تجدر الاشارة الى ان هذه الورشة هي الثانية من ضمن اربع ورش عمل تنظم صباح كل يوم جمعة في معهد باسل فليحان حتى ٢٧ شباط الجاري، بالتعاون مع معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف وبدعم من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية و«اميديست - لبنان، ضمن برنامج تعزيز قدرة المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة.



معهد فليحان ينظم ورشة عمل عن الدين العام وتأثيره في الموازنة

المستقبل - السبت ١٤ شباط ٢٠٠٩ - العدد ٣٢١٩ - المستقبل الاقتصادي - صفحة ١٧

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي أمس، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، ورشة عمل عن "أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة العامة"، حاضر فيها المستشار الاقتصادي توفيق كسبار، وعقّب على كلامه مدير المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي.

وشرح كسبار الفرق بين تعبير "الدين الحكومي" و"الدين العام"، مشيراً الى أن الإعلام درج على استخدام عبارة "الدين العام" خطأً. وذكر بأن "القاعدة الذهبية للدين هي الاستدانة للاستثمار لا لنفقات جارية، أي لتمويل قاعدة الانتاج من خلال النفقات الاستثمارية، بحيث يسدّد الدين من مردود زيادة الانتاج وتوسيع قاعدة الانتاج، وفي الوقت نفسه تكون القاعدة الاقتصادية أصبحت منتجة أكثر".

وعرض كسبار لنفقات الدولة من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠٠٨ استناداً الى أرقام الموازنات، وشدد على أن "الدين يشكل أزمة، والمشكلة ليست فقط مالية، بل لها أبعاد نقدية وفي الاقتصاد الحقيقي". ولاحظ في هذا السياق أن "الدين اصبح مكبلاً للاقتصاد الحقيقي والنمو، وجعل قدرة الدولة على التدخل في السياسة المالية، محدودة جداً". وتابع "هامش تحرك الدولة معدوم والسياسة المالية مقيّدة لأن ٦٧ في المئة من نفقات الدولة تذهب الى الرواتب والأجور والفوائد التي تستهلك الواردات". وأبرز أن "لبنان يدفع أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً فوائد". ورأى أن "المشكلة على المستوى النقدي كبيرة". وأوضح أن "الدين يتم تمويله من المصارف بنسبة ٥٦%، ومن مصرف لبنان بنحو ١٩ الى ٢٠%، ومن مؤسسات عامة بنحو ٦ الى ٧%، أي أن تمويله داخلي بنسبة ٨٢%، وتالياً فإن أي أزمة دين ستعكس على المصارف".

ثم انتقل الى الحلول الممكنة لهذا الواقع، فأشار الى "محاولات عدة في هذا المجال وأهمها الاصلاحات الهيكلية، المتمثلة في تخفيف حجم الدولة من خلال الخصخصة". واعتبر أن "اجراءات الاصلاح التي تضمنها البرنامج المقدم من الحكومة الى مؤتمر باريس ٣، معظمها اجراءات جيدة وصحيحة، وخصوصاً في قطاع الكهرباء الذي تحوّل مزارباً، لكنه أشار الى "ملاحظة أساسية في ورقة باريس ٣ وهي أن نسبة الدين الى الناتج المحلي ستبقى مرتفعة حتى لو نفذت كل الاصلاحات الهيكلية".

ورأى كسبار أن "من عناصر الحل ان تسهم المصارف بشكل قوي في اعادة تمويل الدين بفوائد متدنية". كما شدد على "ضرورة أن تسهم المصارف اللبنانية في الحل من خلال الفوائد المتدنية، لا سيّما أنها، في الاساس، انتفعت

بشكل كبير من تمويل الدولة، ولم يكن ذلك مضرًا لها".

ثم تحدّث سعادة شامي معقّباً على مداخلة كسبار، فأشار الى أن "لبنان دفع كثيراً على الفوائد لتثبيت سعر الصرف الذي كان يريدّه الجميع". ورأى أن "صحة هذه السياسة أو عدم صحتها موضوع شائك ومعقد وقابل للنقاش، وكان ثمة خلاف بين لبنان وصندوق النقد في هذا الشأن، ولكن حتى نحن، في صندوق النقد، توصلنا الى ان تثبيت سعر الصرف وخصوصاً في المرحلة الاخيرة، كان مفيداً للاقتصاد اللبناني وللاستقرار في لبنان". وحذر من أي استئانة إضافية بالمرحلة المقبلة.

ودعا معارضي خصخصة الهاتف الخليوي "للنظر الى الأمر من الزاوية الواسعة، أي زاوية الاقتصاد والنمو، لا من الزاوية، أي زاوية الموازنة وإيرادات القطاع ومردوده على الخزينة".

الخبّار

al-khbar

ما هو حجم الدين العام الحقيقي؟



كسبار خلال ورشة العمل (مروان بوحيدر)

الدين العام بحسب ما هو شائع، لا يعكس فعلياً كل الدين المترتب على الدولة اللبنانية، فبعض الخبراء يفرّقون بين الدين الحكومي المعلن ودين الدولة الإجمالي الذي يتضمّن ديون المؤسسات العامّة والمتأخرات وأوجه العجز المخبّأ

محمد وهبة

«ليس واضحاً للرأي العام بعد أن الدين العام الحكومي هو غير الدين العام، فهناك خلط في أدبيات التعاطي معه»، بهذه العبارة يختصر الخبير الاقتصادي الدكتور توفيق كسبار سجّالاً لا يزال قائماً منذ أكثر من ٢٠ عاماً في لبنان بشأن الحجم النهائي والحقيقي للدين العام، مميّزاً بين ما تصرّح به الحكومة عن دين «مركّز على أساس الدين الحكومي» والدين العام الذي يشمل ديوناً لا تحتسب في الموازنة، منها ديون على مصرف لبنان.

هذا المقاربة الجريئة عن الدين العام، قدّمها كسبار في ورشة عمل عقدت أمس في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، بعنوان «أزمة الدين العام في لبنان وتأثيرها على الموازنة العامة»، وعقّب فيها مدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي سعادة شامي.

■ تعدّد الأرقام

وبنتيجة هذه المقاربة والنقاش الذي تلاها، تبين أن اختلاف الخبراء بشأن حقيقة حجم الدين العام في لبنان نابع من المنهجية المعتمدة ومكونات احتسابه، فهناك ٤ أرقام متداولة في ما يخصّ حجم الدين العام في نهاية ٢٠٠٨:

١- الدين الحكومي الإجمالي، المصرّح عنه رسمياً، يتألف من سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية (يوروبوندز) فضلاً عن القروض التي حصلت عليها الحكومة من الدول والمؤسسات المانحة، ويقدر بحوالى

٤٧,٢ مليار دولار.

٢- الدين الحكومي الصافي، ويتألف من الدين الحكومي بعد تنزيل ودائع القطاع العام، ويقدر بحوالي ٤١,٣ مليار دولار.

٣- الدين السوقي الصافي، ويتألف من الدين الحكومي الصافي بعد تنزيل قيمة الديون والقروض التي اكتتب بها مصرف لبنان والمؤسسات العامة، ويقدر بحوالي ٢٩ مليار دولار.

٤- دين الدولة الإجمالي، وهو الرقم الذي لا تصرّح عنه الحكومة، إذ من المفترض أن يكون هو الرقم الحقيقي لأنه يتضمن كل ديون الدولة ومصرف لبنان والمؤسسات العامة والمتأخرات والعجزات المخبّأة، وذلك بعد إجراء المقاصة اللازمة بينها لإزالة التشابكات في حسابات القطاع العام عموماً، ويقدر هذا الرقم بأكثر من ٦٠ مليار دولار، وهو يعكس الوضع المالي الحقيقي للدولة

■ مكونات الدين العام

ورفض كسبار التحدّث عن هذه الأرقام بالتفصيل، معتبراً أنها من مسؤولية السلطات العامة، ولا سيما مجلس النواب، إلا أنه أجرى قراءة لمكونات الدين العام، فلفت إلى أن الدولة أنفقت بين ١٩٩٢ و٢٠٠٨ حوالي ١٠٢ مليار دولار، منها ٣٢ ملياراً (٣٧%) على الفوائد، ٣١ ملياراً (٣٠%) على الرواتب والأجور، و٢١ ملياراً (٢١%) على النفقات الاستهلاكية والتحويلات، فيما لم تتعدّ النفقات الاستثمارية ١٢ مليار دولار (١٢%)، وبالتالي فإن «الدين لم يكن لإعادة الإعمار والاستثمار».

ويتوزع الدين بحسب كسبار كالآتي: ٥٦ في المئة تموّله المصارف الخاصة في لبنان، ٢٠ في المئة يموّله مصرف لبنان، ٧ في المئة تموّله مؤسسات عامة. أي إن تمويله داخلي بنسبة ٨٣ في المئة. وهذا الأمر كان له تأثيراته على المالية العامة وعلى الاقتصاد الوطني، فأزمة في الدين ستعكس على المصارف، لأن حجم ومصادر تمويله كبّلا الاقتصاد والنمو وقلّصا هامش تدخل الدولة في السياسة المالية فباتت مقيدة لأن ٦٧ في المئة من نفقاتها تغطي الرواتب والأجور والفوائد، وهذه الأخيرة تتجاوز وحدها ٣ مليارات دولار سنوياً.

■ تقييد وظيفة المصارف

ومن جهة ثانية، باتت وظيفة القطاع المصرفي الأساسية مقيدة بالدين مما حدّ من التسليف للقطاع الخاص الذي يحصل على نسبة ٢٢ في المئة من ميزانيات المصارف.

إذاً، الحلقة متصلة بين الدائن والمدين، فما هي الحلول الممكنة في رأي كسبار، ولا سيما بعدما تبين في ورقة باريس ٣- أن للدين طابعاً أزلياً لأن نتيجة خصخصة كل المرافق الممكنة والإصلاحات لن تؤدي إلى تقليص الدين عن ١٤٠% من الناتج المحلي؟ يؤيد كسبار الخصخصة من أجل «عزل» أصول الدولة عن الهدر، إلا أن الحل الأساسي يتمثل في شقين:

– تحقيق نسب نمو مرتفعة في السنوات العشر المقبلة، وعدم زيادة نفقات الموازنة إلا بالنسب نفسها لزيادة التضخم السنوية، «وهذا كفيل وضع نسبة الدين إلى الناتج المحلي على منحى تنازلي».

– مساهمة المصارف عبر رؤية طويلة الأمد في إعادة تمويل الدين بفوائد متدنية، علماً بأن معدل الفائدة التي دفعتها الحكومات اللبنانية على مجمل دينها ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٨ بلغ ١٤ في المئة، أي إن نسبة الفائدة

الإضافية على سعر الفائدة الأساسية تبلغ ٩.٥ في المئة.
وخلص إلى أن «أي حل لأزمة الدين في لبنان ليس فقط مالياً، بل يتطلب إجراءات أكثر جذرية وشمولية».

L'Orient LE JOUR

Les banques locales appelées à participer à l'effort de réduction de la dette

Par Bachir El-Khoury | 14/02/2009

LIBAN - FINANCES L'économiste Toufic Gaspard tire la sonnette d'alarme dans le cadre d'un colloque sur le poids de la dette publique au Liban.

Dans le cadre d'une série de débats sur la réforme budgétaire au Liban, l'Institut des finances a organisé hier, pour la seconde semaine consécutive, un atelier sur le thème « La dette publique et son impact sur le budget ». Le débat, auquel ont notamment pris part l'économiste Toufic Gaspard et le coordinateur du centre d'assistance technique du Moyen-Orient (Metac), Saadé Chami, était axé sur les raisons de la croissance effrénée de la dette publique au Liban et les moyens susceptibles de la réduire. M. Gaspard a ainsi souligné que la dette, qui s'élève aujourd'hui à près de 47 milliards de dollars et qui représente plus de 160 % du PIB, se chiffrait à seulement 3 milliards de dollars à la sortie de la guerre civile. « Aujourd'hui, l'État verse chaque année près de 3 milliards de dollars rien que pour financer le remboursement des intérêts sur la dette », a-t-il ajouté. Outre le besoin de financement qui s'impose durant toute période de reconstruction, la croissance atypique de la dette libanaise s'explique également par les conditions auxquelles cette dette a été contractée et par la manière dont l'argent a été dépensé. « Si l'État avait alloué une part conséquente des sommes empruntées pour soutenir la croissance à travers les dépenses d'investissement, le coût du remboursement de la dette aurait été moindre, grâce aux revenus générés par ces dépenses. Or la majeure partie de ces montants a été utilisée pour couvrir les dépenses courantes », a expliqué Toufic Gaspard. Pour étayer son idée, l'économiste s'est notamment basé sur les chiffres relatifs aux budgets de 1993 à 2008 ; sur un total de 102 milliards de dollars dépensés au cours de cette période, 52 milliards de dollars ont été consacrés au financement des salaires et des dépenses de consommation publique, tandis que seulement 12 milliards de dollars ont été alloués pour soutenir l'investissement. De plus, « sur les seize dernières années, le Liban a dû rembourser sa dette à un taux d'intérêt moyen de 14 %, au moment où le taux Libor s'élevait en moyenne à 4,5 % au cours de la même période, ce qui représente une marge de 9,5 % », a-t-il ajouté. Au milieu des années 90, les taux d'intérêt appliqués aux bons du Trésor avaient même

frôlé 40 %, la priorité du gouvernement à l'époque étant de stabiliser la valeur de la monnaie et les prix sur le marché, après plusieurs années de dévaluation, suivies de vagues d'inflation. Si, pour Saadé Chami, la hausse des taux d'intérêt est justifiée par les circonstances monétaires et économiques ayant marqué l'après-guerre, cette situation « n'a fait qu'accroître l'endettement public au profit des banques locales, principal créancier de l'État », a souligné Toufic Gaspard.

Le rôle des banques

Pour lui, la réduction ou la stabilisation de la dette passe d'abord par la mise en application des réformes susceptibles de réduire le déficit budgétaire, mais aussi par une baisse des marges perçues par les banques sur le refinancement de la dette. « La privatisation de l'EDL et du secteur de la téléphonie mobile ainsi que l'augmentation des taxes sont certes des mesures capitales pour freiner la croissance de la dette. Mais cela ne suffit pas, car même si toutes les réformes prévues dans le programme de Paris III sont mises en route, le niveau de la dette restera relativement élevé », a ajouté Gaspard. En effet, les participants à la conférence internationale de soutien pour le Liban, tenue en janvier 2007, s'étaient fixé comme objectif de réduire la dette à 144 % du PIB en 2011, contre près de 180 % en 2007. Pour Chami Saadé, cet objectif réaliste reste toutefois peu ambitieux, sachant qu'en Jordanie, la dette publique a été réduite en quelques années de 210 % à 70 % du PIB, a-t-il souligné.

« Il est donc impératif que les banques, qui détiennent aujourd'hui 56 % de la dette publique, contribuent à l'effort mené pour réduire la dette à moyen terme en refinançant les titres arrivant à échéance à des taux d'intérêt plus bas », a ainsi souligné Gaspard, qui a ajouté que la marge perçue par les banques est estimée à 6 % en 2008. Mais dans un contexte de crise, marqué par une raréfaction des liquidités sur le marché international, l'appel lancé par l'économiste risque de ne pas trouver beaucoup d'écho.